

هيئة الصحفيين السعوديين تضبط حسابات مواقع التواصل

المختلفة العربية والعالمية. وعبر تلفزيون الإخبارية الرسمي، في وقت سابق عن رفضه لسياسة التشكيك والتخوين، التي انتشرت على مواقع التواصل الاجتماعي من قبل بعض الناشطين على تويتر خصوصاً، الذين اختزلوا الوطنية في بضع تغريدات قديمة قد يكون تغير موقف صاحبها.

هيئة الصحفيين تبحث مع المستشارين القانونيين آليات محاسبة من يسيء لمهنة الإعلام ويخالف النظم والضوابط

وقال مذيع "الإخبارية" في يونيو الماضي، "لا تزال المعرفات الوهمية في منصة تويتر تخلق قلق الكثير من المغردين السعوديين، التي أصبحت حسب المخصصين يسودها السب والشتم، بدلا من الحراك الثقافي والعلمي والأدبي". وأضاف أن هؤلاء المغردين بمعرفات وهمية يقومون بتشويه أي شخص مجرد اختلافهم معه بالافتكار. وقال باحث ومهتم باللسانيات الجنائية في حديث مع قناة الإخبارية إن الحسابات الوهمية أو الأشخاص الذين يمارسون حملات التشويه والتشهير مخالفة للقانون في المملكة العربية السعودية.

حكم صادم ضد الصحفي الجزائري خالد درارني

الوطنية"، عقب تغطيته تظاهرة للحراك المناهض للسلطة الذي هز الجزائر لمدة عام قبل أن يتوقف بسبب وباء كوفيد - 19. وكان وضع في الحبس المؤقت بسجن القليعة غرب العاصمة في 29 مارس مع وجهين آخرين من وجوه الحراك هما سمير بلعربي وسليمان حميطوش اللذين حوكموا معه عن التهم نفسها. واستفاد الأثنان من إفراج مؤقت في 2 يوليو، بينما ظل درارني في الحبس. وخلال المحاكمة رفض درارني الذي ظهر عبر الشاشة من سجنه هزيلة التهم الموجهة إليه وأكد أنه "قام فقط بعمله كصحافي مستقل" ومارس "حقة في الإعلام".

وسالته المحكمة أيضا عن منشورات عبر موقع فيسبوك ينتقد فيها النظام السياسي وعن نشر نداء لأحزاب سياسية دعت للإضراب العام، بحسب مراسلون بل حدود. وتزايدت النداءات المطالبة بالإفراج عن الصحفي خلال الأسابيع الأخيرة. ودعت "لجنة حماية الصحفيين" ومقرها نيويورك "السلطات الجزائرية إلى إطلاق سراح درارني فوراً، خاصة أنه لا يوجد أي دليل على أنه فعل شيئاً آخر غير عمله كصحافي" كما جاء في بيان.

وبحسب صحيفة الوطن الجزائرية فإن قرار المحكمة "سيكون اختباراً قوياً للسلطة السياسية والقضائية الحاكمة. فإما أن تبدي إرادة واضحة لفتح عهد جديد (...) وإما أن تبقى الوضع على حاله السعي المتميز بالتمسك بحرية التعبير" كما جاء في افتتاحية نشرتها مؤخرًا.



درارني دفع ثمن تغطيته للحراك

الرياض - أعلنت "هيئة الصحفيين السعوديين" اتخاذها عددا من الإجراءات الهادفة لضبط الممارسة الإعلامية وحماية المهنة من "الذين ينتحلون صفة إعلامي". وقالت الهيئة إنها قامت بمخاطبة جهات الاختصاص، وبحثت آليات محاسبة "من يسيء لمهنة الإعلام ويخالف النظم والضوابط" التي تنظم الممارسة الإعلامية.

وبيّنت أنها اتخذت هذه الإجراءات عقب متابعتها "لبعض الممارسات الخاطئة التي يقوم بها بعض من مشاهير مواقع التواصل الاجتماعي، وانتحالهم صفة "إعلامي" إذ يلجؤون إلى أعمال هدفها كسب أكبر رصيد من المتابعين البسطاء لاستقطاب المعلنين". وتبحث الهيئة مع المستشارين القانونيين آليات محاسبة من يسيء لمهنة الإعلام ويخالف النظم والضوابط التي تنظم الممارسة الإعلامية. وعبرت "هيئة الصحفيين السعوديين" عن نقتها في تطبيق اللوائح المنظمة للنشاط الإعلامي. وانتشرت في السنوات الأخيرة ظاهرة التجيش الإلكتروني عبر حسابات على مواقع التواصل الاجتماعي لأشخاص منحوا أنفسهم الحق بالتكلم باسم جهات رسمية وتوجيه النقد اللاذع ومهاجمة شخصيات لديها آراء مخالفة لتوجهاتهم. ويرى متابعون أن هذه الإجراءات تهدف إلى توجيه الاهتمام نحو وسائل الإعلام السعودية باعتبارها المنبر الرئيسي لعرض الرؤية السعودية والتعبير عن وجهة نظرها في القضايا

الصحف العربية تنجو من انهيار النموذج الربحي للصحافة العالمية

التحول الرقمي لا يقدم ضمانا لبقاء الصحف في حال لم تواكب متطلبات المستخدمين



البقاء للمحتوى الجيد

المضاربة. والأولوية لهؤلاء تكمن في توزيع الأرباح. هم قد يتسلمون الإدارة ويقطعون من الميزانية بطريقة قاسية ربما.

وما يفير القلق لدى الناشرين عموما في الولايات المتحدة هو الميل نحو توقف صفح عن الصدور في المجتمعات التي تواجه مشكلات كبرى، مع مستويات كبيرة من الفقر، فيما هي الأكثر حاجة للمعلومات من أجل تحضير مستقبل أفضل.

والصحف الوطنية الكبرى هي النماذج الاقتصادية القادرة على تقديم بدائل مثل نيويورك تايمز أو وول ستريت جورنال، حيث تطبق استراتيجية لبلوغ عدد كاف من القراء وإقناعهم بالدفع. لكن صحيفة إقليمية لن تنجح يوما في استقطاب 5.5 مليون مشترك.

ويمكن لنماذج ربحية أو غير ربحية أو هجينة أن تثبت فاعلية تبعا للحالات. ففي حال وجود مالك صحيفة مبدع ومجتهد يرغب في الاستثمار على المدى الطويل في سوق تتمتع بمقررات نمو، ثمة فرص في النجاح.

ستصمد الصحافة الورقية بشكل أو بآخر. قبل عشر سنوات، كنا جميعا نتوقع أننا سنقرأ اليوم الكتب الرقمية. لكن هذه المنتجات وصلت إلى أوجها قبل خمس سنوات؛ لا يزال هناك مستقبل للمطبوعات الأسبوعية والشهرية. مع بعض الاستثناءات، سنظل نتذكر بحنين زمن الصحف اليومية والمخصص عن الساعات الأربع والعشرين الماضية".

المستخدمين بما يهمهم من معلومات وأخبار.

وخاصة بعد أن أمعن وباء كوفيد - 19 في ضرب هذا النموذج القائم على الإعلان، ووفقا لأبرناثي "نحن نعيش امتدادا لازمة اقتصادية قائمة أصلا. وسائل الإعلام كانت تصمد بالاعتماد على هوامش ربح هزيلة، وقد اتى كوفيد - 19 ليسرع انهيارها".

في الولايات المتحدة، اختفت ربع الصحف التي كانت موجودة سنة 2004. وأكثرية المنشورات التي توقفت عن الصدور كانت من الصحف اليومية أو الأسبوعية الصغيرة. هي لم تتوقف عن العمل بين ليلة وضحاها، بل تحولت في مرحلة أولى إلى مطبوعات أسبوعية، من دون جدوى، ثم انتقلت إلى الصدور بنسق رقمي حصرا، ثم أوقفت عملها بالكامل. وبنيتجة ذلك، جرى تسريح نصف العاملين في الصحافة المكتوبة منذ 2008.

وتتابع أبرناثي لا تزال لدينا حوالي 150 صحيفة إقليمية كبرى. ورغم أن مستقبلها كان يبدو واعدا في بداية تحولها الرقمي، لكنها لم تنجح في أن تحقق إيرادات عن طريق الإعلانات أو الاشتراكات.

كذلك حصل تغيير جذري في هوية أصحاب هذه المؤسسات: فأكثريتها مجموعات الصحف الكبرى كانت مدرجة في البورصة، وكنا نعلم ما طبيعة عملها. أما مالكوها الجدد فهم من الشركات الخاصة أو صناديق

أودت الأزمة الاقتصادية التي تسببت بها جائحة كورونا بالصحف والمطبوعات الصغيرة المعتمدة على الإعلانات وتهدف للربح، فيما أوجدت الصحف الكبرى في العالم لنفسها نماذج تمويل لاستمرار بقائها.

باريس - تجزم بينيلوبي أبرناثي نائب الرئيس السابقة لنيويورك تايمز وويل ستريت جورنال بأن "الصحافة الهادفة للربح انهارت ولم تنجح الصحف في إنشاء بدائل رقمية"، رغم اعتبارها أن المستقبل لا يزال واعدا لبعض الصحف والمجلات الكبرى. وعززت نقاشي جائحة كوفيد - 19 الحاجة للصحافة الجيدة والمحتوى الإعلامي الواضح والمميز، وفي الوقت نفسه أدى إلى عدم استقرار النموذج الاقتصادي للصحافة، كما حدث في الاقتصاد العالمي بشكل عام، فشهدت المؤسسات الإعلامية حول العالم تسريح أعداد كبيرة من الصحفيين، وأغلقت الكثير منها أبوابها.

واستطاعت المؤسسات الصحافية العربية الصمود إلى حد ما، لأنها أساسا ليست ربحية، فيما انهيار الإعلانات سبق جائحة كورونا، وتسبب بإغلاق العديد من الصحف الصغيرة، فيما صحف أخرى على حافة الانهيار، والصحف الأقوى التي ضمنت بقاها تعتمد على دعم الحكومات أو تنبع مجموعات إعلامية كبيرة لرجال أعمال وأخرى تتبع أحزابا وقوى سياسية تمولها لأجنداتها الخاصة. وتقول أبرناثي في حوار مع وكالة الصحافة الفرنسية "في بلدان كثيرة،

وينطبق ما تقوله أبرناثي على الصحافة العربية التي ما زالت تكافح لبناء نموذج رقمي قادر على جذب المشتركين الذين تعودوا على عدم الدفع مقابل المعلومات على الإنترنت، ورهانها الأكبر اليوم على إقناع المستخدمين بالدفع مقابل ما تقدمه من محتوى، إذ أن التحول الرقمي لا يقدم ضمانا أكيدة للبقاء في حال لم تواكب

الصحف الأقوى ضمنت بقاها خلال تدهور إيرادات الإعلانات في فترة ما قبل كورونا بالاعتماد على مصادر تمويل متعددة

محامي الصحفيين اليمنيين يتسلم الحكم عليهم بعد أربعة أشهر من صدوره

الحكم. كما دعا صبرة إلى ضرورة إطلاق سراح الصحفيين المعتقلين جميعهم لدى أي طرف دون قيد أو شرط، داعيا جميع النقابات الصحافية المحلية والدولية ومنظمات حقوق الإنسان القيام بدور حقيقي نحوهم وعلى رأسهم الأربعة المحكوم عليهم بالإعدام. وفي الحادي عشر من أبريل الماضي، أصدرت المحكمة الخاضعة للحوثيين، بإعدام الصحفيين الأربعة (عبدالخالق، أكرم الوليدي، توفيق المنصوري، حارث حميد) وإخضاع الصحفيين الستة الباقين للإقامة الجبرية مدة 3 سنوات بعد الاكتفاء بسنوات سجنهم

رفضوا في الجلسة الأولى ردهم على ما تدعيه النيابة من أدلة ضدهم وأحالوا الرد على محاميهم لكن المحكمة أصدرت منع المحامي من الحضور وأصدرت حكما بناء على تلك الأدلة دون أن يرد عليها ويفندها المحامي. وأوضح أن ذلك يؤكد عدم حياد المحكمة، مستدلا بفقرات منطوق الحكم، الذي اشترطت فيه المحكمة إعدام الصحفيين الأربعة في مكان عام وطلبت في الفقرة الثامنة من الحكم من وزارة الإعلام ونقابة الصحفيين استخدام الحكم ضد الصحفيين المحكوم عليهم ومقاضاتهم وهذا بعد ذاته ليس من اختصاص القاضي تضمينه في منطوق

أعلن محامي الصحفيين المعتقلين في سجون الحوثيين تسلمه الحكم الخاص بالصحفيين العشرة من النيابة الجزائرية بعد أربعة أشهر من صدوره، إذ رفضت المحكمة المتخصصة تسليم الحكم منذ أبريل الماضي ومنع الترافع في هذه القضية. وأكد المحامي عبدالمجيد صبرة، في منشور له على مواقع التواصل أن الحكم الصادر عن المحكمة الجزائرية المتخصصة لم يكن محايدا بقدر ما كان استهدافا لحرية الصحافة والرأي وانحيازاً لجماعة الحوثي. وقال صبرة أن الحكم صدر دون كفالة حق الدفاع للصحفيين الذين